

أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية (دراسة اختبارية)

أ.د/ شيرين شوقي السيد الملاح د/ سميرة عباس محمد أبو النيل أحمد محمد أحمد جنيدي
أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد مدرس المحاسبة بالكلية معيد بقسم المحاسبة
بالكلية كلية التجارة - جامعة بنها والمراجعة بالمعهد العالي
كلية التجارة - جامعة بنها للعلوم الإدارية ببليبيس -
شرقية

أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية (دراسة اختبارية)

أ.د/ شيرين شوقي السيد الملاح / د/ سميرة عباس محمد أبو النيل / أحمد محمد أحمد جنيدي
 أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد بالكلية مدرس المحاسبة بالكلية معيد بقسم المحاسبة والمراجعة بالمعهد العالي
 كلية التجارة - جامعة بنها كلية التجارة - جامعة بنها للعلوم الإدارية ببليس - شرقية

ملخص البحث:

هدف البحث: إلي تحديد أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

التصميم والمنهجية: تم إجراء الدراسة الاختبارية علي عينة تتكون من (٦٤) شركة مدرجة في البورصة المصرية (EGX100)، وذلك خلال الفترة من عام (٢٠١٨) حتي عام (٢٠٢١)، بإجمالي مشاهدات (٢٥٦) مشاهدة، لاختبار فروض البحث التي تعكس أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

النتائج والتوصيات: تشير نتائج البحث إلي وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية وهو ما يثبت صحة الفرض الأول، ووجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني، ووجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث، واستناداً إلي ذلك يوصي الباحث بضرورة قيام الشركات المدرجة في البورصة المصرية بتطبيق المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة، والتي تشير فقراتها إلي الكثير من السياسات المحاسبية المتحفظة، حيث تساهم تلك السياسات المتحفظة في تحسين جودة التقارير المالية ومن ثم زيادة منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية، وضرورة إصدار التشريعات ووضع الضوابط والآليات المناسبة لمراقبة أداء إدارة الشركات للحد من قدرتهم علي حجب الأنباء السيئة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وحالات عدم التأكد، بما يؤدي إلي طمأنة المستثمرين، وأخيراً أهمية تحقيق التكامل بين ممارسات التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات لتحسين جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، عدم تماثل المعلومات المحاسبية، المعلومات المحاسبية، جودة التقارير المالية.

The Effect of Accounting Conservatism on the Asymmetry of Accounting Information and the Quality of Financial Reports (An Empirical study)

Prof. Dr

Shereen Shawki Elsayed Elmalah

Assistant Professor of Accounting
and Auditing Faculty of Commerce
- Banha University

Dr.

Samira Abbas Mohammad Abu El-Nil

Lecturer, Department of Accounting
Faculty of Commerce- Benha
University

**Ahmed Mohammed Ahmed
Ginidy**

Demonstrator, Departement of
Accounting and Auditing
- Higher Institute of
Administrative Sciences in
Belbeis – Sharqia

Abstract:

The objective The Research: To Determine the Effect of accounting conservatism on the asymmetry of accounting information and the quality of financial reports.

Design and Methodology: The Test study was conducted on a sample composed of (64) Listed Firms in the Egyptian Stock Exchange (EGX100), during the period from (2018) to (2021), with a total of (256) observations, to Test The Research Hypotheses, Which Effect of accounting conservatism on the asymmetry of accounting information and the quality of financial reports.

Results and Recommendations: The results of this research indicate a negative significant relationship with between the accounting conservatism practices and the asymmetry of accounting information, which proves the validity of the first hypothesis. Also there is negative significant relationship with between the asymmetry of accounting information and the quality of financial reports, which proves the validity of the second hypothesis. Also there is positive and significant relationship with between accounting conservatism practices and the quality of financial reports, which proves the validity of the third hypothesis, On the basis of this, the researcher recommends the need for companies registered in the Egyptian stock market to implement the requirements contained in accounting standards, the paragraphs of which indicate many conservative accounting policies. These conservative policies contribute to improving the quality of financial reports and thus increasing the benefit of users of accounting information, and the necessity of issuing legislation and establishing appropriate controls and mechanisms to monitor the performance of corporate management to limit their ability to withhold bad news, and reduce the asymmetry of accounting information and cases of uncertainty, which leads to reassuring investors, and finally the importance of achieving integration between accounting conservatism and corporate governance practices to improve the quality of financial reports.

Keywords: Accounting Conservatism, Asymmetry of Accounting Information, Accounting Information, Quality of Financial Reports.

١/ الإطار العام للبحث:

١/١ المقدمة ومشكلة البحث:

تُعد التقارير المالية حجر الزاوية في عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاقتصادية من قبل العديد من أصحاب المصالح من خلال توفير معلومات محاسبية مفيدة حول الأحداث المالية التي تقوم بها الشركة، ومما لا شك فيه أن جودة هذه القرارات تعتمد علي جودة التقارير المالية ومدى اتسامها بخصائص رئيسية تجعلها مفيدة لمستخدميها، وتسعي الأطراف ذات الصلة بالشركة للحصول علي المعلومات المحاسبية الموثوقة وذات المصدقية العالية لكي تبني عليها قراراتها الرشيدة، وتعد المعلومات المحاسبية هي المنتج النهائي من إعداد التقارير المالية والتي يعتمد عليها غالبية المستخدمين من المستثمرين والمقرضين في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة، لذا يتم إعداد التقارير المالية في ضوء مجموعة من المبادئ والطرق والقواعد المحاسبية التي تتسم بالمصدقية والثبات بحيث تلبي احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلي الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، الأمر الذي ينعكس علي الصالح العام وتجنب تعارض المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، ولعل أهم تلك المفاهيم أو المبادئ المحاسبية التي تضفي الثقة علي التقارير المالية هو مبدأ التحفظ المحاسبي الذي يعد تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر، ويعد التحفظ المحاسبي وسيلة فعالة لمواجهة ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وقد ظهرت الحاجة إليه مع بداية ظهور مشاكل نظرية الوكالة حيث يعمل المديرون علي تعظيم منافعهم الشخصية علي حساب حملة الأسهم، وبالتالي فقدت التقارير المالية جودتها ومصدقيتها وملائمتها، كما أن له دوراً هاماً في التصدي ومواجهة حالات عدم التأكد التي تتطلب أخذ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم والتقارير المالية خاصة عند إعداد التقديرات المحاسبية والتي تعد مجالاً خصباً لممارسة التحفظ المحاسبي (العايدي، ٢٠٢٢).

ولقد أثار التحفظ المحاسبي جدلاً واسعاً بين الجهات المهنية والأكاديمية بين مؤيد ومعارض وكلا له مبرراته العلمية والعملية، فمن وجهة نظر المعارضين فإنه يؤثر سلباً علي جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، باعتبار أن التحفظ يؤدي إلي تحيز وخلل في ب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية كالحيدة والقابلية للمقارنة والتمثيل الصادق، لذا فإن التمسك به يؤدي إلي تشويه المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية ومن ثم الإضرار بمستخدمي القوائم المالية عند اتخاذ قراراتهم (Biddle, 2012).

ومن وجهة نظر المؤيدين لممارسة التحفظ المحاسبي، فإنه يساهم في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية وما قد ينشأ عنها من تعارض المصالح بين المساهمين والملاك ومن ثم الحد من مشاكل الوكالة، كما أنه يمثل إحدى الركائز الأساسية لمنفعة القرارات الاستثمارية، ويظهر ذلك عند ملاحظة شروط الائتمان التي يمنحها المقرضون للشركات الأكثر تحفظاً والتي قد تكون أكثر تيسيراً

مقارنة بالشركات الأقل تحفظاً وهو ما يؤدي إلى كفاءة عقود المديونية، كما يؤدي إلى الالتزام بالسياسات المحاسبية المتحفظة إلى تعزيز عقود حوافز ومكافآت الإدارة (Givoly, 2000).
ويعد التحفظ المحاسبي للتقارير المالية من أهم خصائص المعلومات المحاسبية التي لها صلة وثيقة بالمحاسبة التي تعطي مزيد من المصدقية والموثوقية والاعتمادية على التقارير المالية، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها عند اتخاذ قرارات الاستثمار المختلفة، لذلك سوف يظل التحفظ المحاسبي له دور حيوي في المعايير المحاسبية، فهو يساعد على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين أصحاب المصالح المختلفة، كما يساعد على تحقيق الموضوعية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية ورقابة أداء الإدارة، فضلاً عن تخفيضه للمشاكل الناتجة عن الوكالة (خيري، ٢٠٢٢).

ومن ثم تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- ١- ما هو أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية؟
- ٢- ما هو أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية؟
- ٣- ما هو أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية؟

٢/١ هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحديد أثر التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية. ويتفرع من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية المتمثلة في:

- ١- توضيح أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية.
- ٢- بيان أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية.
- ٣- معرفة أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على جودة التقارير المالية.

٣/١ أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته من الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية:

- ١- تنتج المنظمات المهنية المصدرة للمعايير المحاسبية نحو تبني سياسات محاسبية أقل تحفظاً والتوجه نحو مفهوم القيمة العادلة، فقد صدر الإطار المفاهيمي للتقارير المالية (IASB, 2010)، وكذلك قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٨) الصادرة عن (FASB, 2010) دون تضمين مصطلح التحفظ المحاسبي ضمن الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية (والذي كان أحد عناصر خاصية الموثوقية، والتي تم استبدالها بخاصية التمثيل العادي) بحجة أنه يتعارض مع بعض تلك الخصائص (مثل الحياد)، والتي تؤثر على جودة التقارير المالية، وعلى هذا النهج فقد تم حذف

واستبعاد مصطلح التحفظ المحاسبي من إطار وإعداد وعرض القوائم المالية المرافق بمعايير المحاسبة المصرية المعدلة الصادرة عام (٢٠١٥)، مما يثير العديد من التساؤلات حول مدى جدوى ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها علي المتغيرات المحاسبية ذات العلاقة وأهمها: عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

٢- ندرة الدراسات العلمية في ضوء المسح الذي قام به الباحث وخاصة في البيئة المصرية التي قامت بدراسة العلاقة المباشرة بين ممارسات التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

٣- يعد التحفظ المحاسبي أحد السياسات المحاسبية ذات التأثير الكبير في بيئة إعداد التقارير المالية، حيث أن التحفظ المحاسبي وإعلان التقارير في موعدها يعتبر جوهر الشفافية في القوائم المالية.

ثانياً: الأهمية العملية:

١- حدوث الأزمة المالية العالمية عام (٢٠٠٨) وما سبقها من انهيارات مالية لكبري الشركات الأمريكية مثل (ENRON، World Com)، وذلك من عام (٢٠٠١)، والتي أرجع بعض الباحثين أسبابها إلي التخلي عن التحفظ المحاسبي، والتوجه نحو القيمة العادلة.

٢- يعتقد الباحث أن البحث الحالي يمكن أن يكون محل اهتمام العديد من أصحاب المصالح: -

- بالنسبة للبورصة المصرية: جودة التقارير المالية تمثل أحد محددات كفاءة سوق الأوراق المالية.
- بالنسبة للمستثمرين: التزام الشركات بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي يساعد علي حماية حقوق المساهمين والحد من تعارض المصالح لأنه يعزز من إجراءات المراقبة السابقة واللاحقة عند دراسة المشروعات الاستثمارية، مع زيادة احتمالية قيام المديرين بتنفيذ للمشروعات الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجبة، مما يحد من الإفراط في الاستثمارات، الأمر الذي يؤثر علي كفاءة الاستثمار بشكل إيجابي.

- الجهات المنظمة: من المتوقع أن تساعد نتائج الدراسة الهيئات المنوط بها وضع معايير المحاسبية والجهات التنظيمية الأخرى في تحديد دور التحفظ المحاسبي الذي تمارسه الشركات المصرية ومدى تأثيره علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، خاصة بعد قيام كل من (FASB & IASB) بحذف مصطلح التحفظ المحاسبي من المشروع المشترك بينهما وذلك علي أساس أن التحفظ المحاسبي يدخل تحيزاً في القوائم المالية ويزيد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٤/١ منهج وأسلوب البحث:

ينقسم البحث إلي شقين: شق نظري والآخر شق عملي وسوف يعتمد الباحث في الشق النظري علي المنهج الاستقرائي حيث يعتمد علي أسلوب البحث المكتبي في مرحلة مسح المصادر العلمية وأهم الدراسات الأكاديمية ذات الصلة بموضوع البحث، وأيضاً استخدام المنهج الاستنباطي وذلك بهدف تحديد

الفجوة البحثية واستنباط أساليب علاجها واشتقاق فروض البحث، أما الشق العملي فسيكون من خلال دراسة اختبارية لاختبار فروض البحث واختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، واستنباط أهم النتائج منها لإمكانية التحقق من صحة أو عدم صحة فروض البحث وذلك من خلال اختيار حجم عينة الدراسة مكونة من (٦٤) شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية ضمن المؤشر المصري (EGX100) خلال فترة الدراسة بعدد مشاهدات (٢٥٦) مشاهدة خلال الفترة الزمنية من عام (٢٠١٨) وحتى عام (٢٠٢١) متمثلة في أغلب القطاعات الاقتصادية العاملة بالسوق المصري مع استبعاد الشركات التي تنتمي إلي القطاعات المالية كالبانوك وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية وشركات الخدمات المالية والمصرفية وأيضاً الشركات غير المقيدة بالبورصة المصرية، نظراً لاختلاف متطلبات وخصائص وقوانين ولوائح خاصة لهذا القطاع.

٥/١ حدود البحث:

١- لن يتناول البحث الآثار الاقتصادية للتحفظ المحاسبي علي القوائم المالية المنشورة وتأثيره علي المتغيرات المحاسبية بخلاف عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية إلا بالقدر الذي يخدم هدف البحث.

٢- لن تتعدى الدراسة الاختبارية الحدود الزمنية للبحث وهي الفترة من عام (٢٠١٨) حتي عام (٢٠٢١).

٦/١ خطة البحث:

انطلاقاً من أهمية وأهداف البحث وفي ضوء مشكلة البحث والحدود فقد تم تقسيم البحث

كمايلي:

- ١- الإطار العام للبحث.
- ٢- الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث.
- ٣- الإطار النظري للبحث.
- ٤- الدراسة الاختبارية.
- ٥- النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية.
- ٦- قائمة مراجع البحث.

٢/ الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث:

يعرض الباحث في هذا الجزء أهم الدراسات ذات الصلة بأبعاد المشكلة موضوع البحث وأهمية النتائج التي توصلت إليها والتي تبرز مدى تأثير التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، بالقدر الذي يخدم البحث.

المحور الأول: الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية:

هدفت دراسة (رشوان، ٢٠١٧م) إلى التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية IFRS، ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل عينة عددها (١٥٥) مفردة في الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية في بورصة فلسطين، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية وتخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية IFRS.

كما هدفت دراسة (Isnawati et al., 2018) إلى اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال التأثير الوسيط لتغطية المحللين الماليين، حيث تم قياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ونموذج Basu، وتم قياس عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال نسبة هامش العرض - الطلب، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢٤) شركة من الشركات الصناعية المسجلة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأن المستوي المرتفع من تغطية المحللين الماليين يقلل من عدم تماثل المعلومات المحاسبية، مما يخفض من مستوى التحفظ المحاسبي.

هدفت دراسة (Almurni & Hendrawati, 2019) إلى شرح العلاقة بين الملاءمة القيمية والتوقيت المناسب والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بالتطبيق على عينة من (٢٣) شركة مدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من (٢٠١٣ - ٢٠١٥) وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن الملاءمة القيمية تؤثر سلباً على عدم تماثل المعلومات المحاسبية، والتوقيت المناسب يؤثر سلباً على عدم تماثل المعلومات المحاسبية، والتحفظ المحاسبي يؤثر سلباً على عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

كما هدفت دراسة (هندي، ٢٠١٩م) إلى اختبار العلاقة المباشرة والغير المباشرة بواسطة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال، ولتحقيق هدف الدراسة تم تحليل بيانات (١١٥ شركة- ٦٤٤ مشاهدة) من سوق الأوراق المالية المصرية وذلك خلال الفترة من (٢٠١٢ م - ٢٠١٧م)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود علاقة سالبة مباشرة وغير مباشرة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال بواسطة متغير عدم تماثل المعلومات، في حين كانت العلاقات المباشرة بين المتغيرات موافقة لفرضيات الدراسة التي اقترحها الباحث ماعدا فرضية عدم وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة رأس المال.

في حين هدفت دراسة (زيد، ٢٠٢١) إلى اختبار أثر عدم تماثل المعلومات علي العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم للشركات المساهمة المصرية، وذلك بالتطبيق علي عينة مكونة (٥٦٠) مشاهدة من الشركات المساهمة المصرية، والتي تنتمي إلي (١٥) قطاع اقتصادي مختلف خلال الفترة من (٢٠١٢ إلى ٢٠١٩)، وقد اعتمدت هذه الدراسة علي استخدام نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات، وتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال نموذج (Khan and Watts, 2009)، كما تم قياس عدم تماثل المعلومات من خلال نموذج القيمة السوقية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية، **وتوصلت الدراسة إلي** عدة نتائج من أهمها: عدم وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات، وهو ما يشير إلي أن التحفظ المحاسبي لا يلعب أي دور في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الأطراف المرتبطة بالشركة، وقد يرجع ذلك إلي تطبيق معايير المحاسبة الدولية مما أدى إلي زيادة جودة التقارير المالية، وأيضاً أظهرت النتائج وجود علاقة سالبة للتفاعل بين كل من عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي علي احتمال الانهيار في سعر السهم، وهو ما يشير إلي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي لتقاريرها المالية المنشورة، أي أن تأثير التحفظ المحاسبي يكون أكثر وضوحاً في الشركات التي يزداد فيها عدم تماثل المعلومات المحاسبية مقارنة بالشركات التي يقل فيها عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

المحور الثاني: الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية:

هدفت دراسة (Nurcholisah, 2016) إلي إن إعداد التقارير المالية هي الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المالية إلي الأطراف الخارجية والتي تستخدم كأساس لاتخاذ القرار، وتكون المعلومات المالية ذات قيمة فائدة اذا تم الحصول عليها من التقارير المالية عالية الجودة، وذلك بالتطبيق علي (٢٢) شركة في إندونيسيا في عام (٢٠١٢). **وتوصلت الدراسة إلي** عدة نتائج من أهمها: أن جودة التقارير المالية لم تؤثر علي عدم تماثل المعلومات، وأن عدم تماثل المعلومات لا تؤثر علي كفاءة الاستثمار.

في حين هدفت دراسة (Aflatooni, 2016) إلي دراسة تأثير جودة التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات علي تأخير أسعار الأسهم وذلك بالتطبيق علي عينة تضم (١١٢) شركة مدرجة في بورصة طهران خلال الفترة من (٢٠٠٣) إلي ٢٠١٣، وتم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، **وتوصلت الدراسة إلي** عدة نتائج من أهمها: أن الزيادة في جودة التقارير المالية وانخفاض عدم تماثل المعلومات بين متداولي الأسهم يقلل من تأخير سعر السهم، أي توجد علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية وتأخير أسعار الأسهم، وتوجد علاقة إيجابية بين عدم تماثل المعلومات وتأخير أسعار الأسهم.

هدفت دراسة (Sánchez & Gámez, 2017) إلى تحليل العلاقة المحتملة بين الإفصاح الكامل للمعلومات ودرجة عدم تماثل المعلومات، بالإضافة إلى ذلك تقوم بتحليل هذه العلاقة في الشركات التي تتميز بجودة تقارير مالية أعلى أو أقل وتلك الموجودة في بيئات محددة بحماية المستثمرين الأقوياء أو الضعفاء، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن هناك علاقة سلبية بين عدم تماثل المعلومات والإفصاح الكامل للتقارير، مما يشير إلى أن استخدامه يمكن أن يساعد هذه الأداة للإبلاغ في التخفيف من مشاكل الوكالة، وتسهيل عملية صنع القرار في الشركات وتحسين المعلومات بين المستثمرين، علاوة على ذلك يظهر التحليل أن تأثير التقرير المتكامل أكثر دلالة إحصائية بالنسبة إلى عدم تماثل المعلومات في البلدان التي تتمتع بحماية قوية للمستثمرين، وأن الشركات التي لديها تقارير قليلة الجودة من المعلومات المالية يكون لها تأثير سلبي على عدم تماثل المعلومات من الشركات التي لديها تقارير عالية الجودة.

كما هدفت دراسة (Suharsono et al., 2020) إلى اختبار مجموعة من المتغيرات المنظمة لعلاقة الإفصاح الاختياري وجودة التقارير المالية بعدم تماثل المعلومات، وتم استخدام مؤشر الإفصاح في حساب متغير الإفصاح الاختياري، ويستخدم هذا البحث الأساليب الكمية والمربعات الصغرى وتكونت عينة البحث من (٢٢٥) شركة تصنيع مدرجة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من (٢٠١٦ إلى ٢٠١٨)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الإفصاح الاختياري له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية من خلال عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وأن العلاقة بين الإفصاح الاختياري وعدم تماثل المعلومات المحاسبية لها تأثير سلبي على جودة التقارير المالية، وأن الإفصاح الاختياري للشركات يمكنه من الحد من عدم تماثل المعلومات، وأن الشركات التي تقوم بالإفصاح الاختياري ستزيد من اهتمام المستثمرين وأصحاب المصالح، وأن عدم تماثل المعلومات تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية.

بينما هدفت دراسة (Ayagi & Salisu, 2023) إلى قياس تأثير جودة التقارير المالية على عدم تماثل المعلومات المحاسبية من خلال دراسة اختبارية في الفترة من (٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٣)، مع تطبيق نظرية الإشارة واستخدام منهج المراجعة التكاملية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: إن زيادة جودة التقارير المالية تخفض من مستوي عدم تماثل المعلومات بين الشركات ومستخدمي القوائم المالية، كما توصلت إلى أن نظرية الإشارة تشرح العلاقة بين جودة التقارير المالية وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بشكل أفضل، وبالتالي فإن جودة التقارير المالية تقل بشكل كبير من عدم تماثل المعلومات المحاسبية في أسواق رأس المال والمعاملات الاقتصادية التي تشمل الشركات ومستخدمي القوائم المالية.

المحور الثالث: الدراسات التي اهتمت بالعلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية:

هدفت دراسة (فؤاد، ٢٠١٦) إلى إعداد التقارير المالية والتي تعتمد علي توفير معلومات تساهم في ترشيد قرارات مستخدميها، كما تم دراسة أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية من وجهة نظر مستخدميها حيث تم اشتقاق فروض الدراسة واختبارها من خلال تحليل محتوى التقارير المالية لعينة من شركات المساهمة المسجلة بالبورصة المصرية، **وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:** إن الأسباب التي تم الاعتماد عليها في استبعاد التحفظ المحاسبي من الإطار المفاهيمي لا تتحقق عند الممارسة العملية لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS – IAS) نتيجة انتشار ممارسات التحفظ المحاسبي، وهذا يشير إلى أن الالتزام بتطبيق (IFRS- IAS) يؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.

هدفت دراسة (مصطفى، ٢٠٢١) إلى توضيح العلاقات التأثيرية للتحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية علي جودة التقارير المالية، **وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:** إن جودة التقارير المالية لها تأثير معنوي موجب علي التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وعدم التخلي عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم والتقارير المالية للشركات.

بينما هدفت دراسة (عبد الحليم، ٢٠٢٢) إلى تحديد أثر التحفظ المحاسبي لعناصر القوائم المالية علي جودة التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية الأخيرة، حيث تم دراسة عينة مكونة من (٨٢) شركة مقيدة بسنة قطاعات مختلفة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية، وذلك خلال الفترة من (عام ٢٠١٦ حتي عام ٢٠٢٠)، وقد تم استخدام برنامج (Eviews) ١٠ لإجراء التحليل الإحصائي. وتم قياس التحفظ المحاسبي لعناصر الالتزامات من خلال التركيز علي رصيد المخصصات المعروض بقائمة المركز المالي، وقد تم قياس جودة التقارير المالية باستخدام نموذج جونز المعدل، **وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:** وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي لعناصر الأصول وجودة التقارير المالية، كما توصلت إلي وجود علاقة موجبة بين التحفظ المحاسبي لعناصر الالتزامات وجودة التقارير المالية.

وهدف دراسة (عبد الخالق، ٢٠٢٣) إلى التعرف علي أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها علي إعداد جودة التقارير المالية، حيث تكونت عينة الدراسة من (المراجعين بالمكاتب الخارجية والمحاسبين بالشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية)، وتم استخدام المنهج الوصفي، وتكونت عينة الدراسة من (٣٦٠) فرد، تم توزيع الاستبيانات عليهم، وتم استرداد (٣٤٠) استبانة منهم صالحة للتحليل، **وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:** وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحفظ المحاسبي وإمكانية إعادة صياغة القوائم المالية ومردودها علي تحسين جودة إعداد التقارير المالية.

٣/ الإطار النظري للبحث:

٣/١ الإطار الفكري للتحفظ المحاسبي:

وعلى الرغم من اهتمام المعايير المحاسبية المصرية بتطبيق مفهوم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، إلا أنه لا يعني إهمال التحفظ المحاسبي، إلا أنه من الملاحظ عدم وجود مفهوم محدد ومتفق عليه لهذا المفهوم، وإنما جاءت محاولات تعريفية متنوعة ومتباينة، ويحاول الباحث تناول مفهوم التحفظ المحاسبي في ضوء الإصدارات المهنية، ثم من خلال الدراسات الأكاديمية ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

٣/١/١ مفهوم التحفظ المحاسبي في ضوء الإصدارات المهنية:

■ مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB,1980):

فقد أشارت قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (٢) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية إلي أنه سلوك يتصف برد فعل حذر تجاه حالات عدم التأكد من أجل ضمان الأخذ في الاعتبار وبشكل كاف كافة المخاطر المحتملة المرتبطة بالنشاط الاقتصادي للشركة.

■ مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الدولية (IASB,1989):

التحفظ المحاسبي "هو احتواء درجة من الحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب وفي حالة عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، ويجب التأكد من أن الالتزامات والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب.

٣/١/٢ التحفظ المحاسبي في ضوء الدراسات الأكاديمية:

فقد عرفه (Basu,1997) بأنه يجب على المحاسب تحري أعلى درجات التحقق عند الاعتراف بالأخبار السارة في صورة مكاسب أكثر من الاعتراف بالأنباء السيئة في صورة خسائر، وهو ما يطلق عليه التوقيت غير المتماثل (عدم التماثل الزمني) لانعكاس أثر كل من الأنباء الجيدة والسيئة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، حيث تنعكس الأنباء السيئة بصورة أسرع من الأنباء الجيدة في الربح المحاسبي.

وقد عرفه (Ruch & Taylor, 2015) من خلال تأثيره على قائمة المركز المالي بأنه "الميل أو السياسات والمبادئ المحاسبية التي تساهم في التخفيض المتحيز للقيم المحاسبية لصافي الأصول بالمقارنة بالقيم الاقتصادية لها.

في حين عرفه (حماد، ٢٠٢١) علي أنه يمثل نوع من الشك - كنتيجة لحالة عدم التأكد المستقبلي - عند الاعتراف والقياس لكافة العمليات المالية، وذلك من خلال اختيار بين البدائل المختلفة والتحكم في التقديرات المحاسبية، ليتم الاعتراف بكافة المصروفات والخسائر والالتزامات دون الاعتراف بالأصول والإيرادات والأرباح ما لم تكن محققة، بما يحقق في النهاية الكفاءة للعديد من الأمور التعاقدية والتنظيمية.

٢/٣ أنواع التحفظ المحاسبي:

وقد تعددت أنواع التحفظ المحاسبي إلا أن أكثرها شيوعاً في الدراسات المحاسبية تصنيفه إلى نوعين أساسيين هما التحفظ المحاسبي المشروط والتحفظ المحاسبي غير المشروط حيث يرتبط كلا النوعين بنفس الدوافع ويمثلان معاً التحفظ المحاسبي بشكل عام، ويعتمد التحفظ المحاسبي المشروط على الأحداث الجارية للعمليات الاقتصادية ويرتبط بتعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المحتملة مثل استخدام طريقة التكلفة أو السوق أيهما أقل لتقييم المخزون السلعي، بينما لا يعتمد التحفظ المحاسبي غير المشروط على الأحداث الجارية للعمليات الاقتصادية ويرتبط باختيار السياسات المحاسبية التي تخفض الأرباح والقيمة الدفترية لصافي الأصول من خلال تدنيه الالتزامات والمصروفات مثل استخدام طريقة الإهلاك المعجل بدلاً من طريقة القسط الثابت لإهلاك الأصول الثابتة (السيد وآخرون، ٢٠٢٤).

٣/٣ دوافع تطبيق التحفظ المحاسبي:

وهناك العديد من الدوافع التي قد تؤدي إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي والتي يتمثل أهمها في **الدافع التعاقدية** الذي ينشأ نتيجة لتعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين من جانب، وبين المساهمين والدائنين من جانب آخر، وتظهر أهمية ممارسة التحفظ المحاسبي لتقييد سلوك الإدارة في تقييم الأصول بأكبر من قيمتها الحقيقية والحد من تحقيق مصالحها الخاصة على حساب مصالح المساهمين، بالإضافة إلى حماية مصالح الدائنين عن طريق فرض بعض القيود للحد من المخاطر التي يتعرض لها الدائنون (حماد، ٢٠٢١)، **الدافع الضريبي** الناتج عن زيادة ميل الإدارة لممارسة التحفظ المحاسبي وتخفيض صافي الدخل الخاضع للضريبة بغرض تخفيض الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة من خلال تعجيل الاعتراف بالمصروفات وتأجيل الاعتراف بالإيرادات (جميل، ٢٠٢٢)، **دافع التقاضي** الناتج عن احتمال تعرض الإدارة والمراجعين الخارجيين للمساءلة القانونية عند المبالغة في تقييم الأصول والأرباح، وبالتالي تلجأ الإدارة إلى ممارسة التحفظ المحاسبي لتخفيض قيمة الأصول والأرباح للحماية من التعرض لخطر التقاضي من أصحاب المصالح (الباز، ٢٠٢٢)، فضلاً عن **الدافع التنظيمي** الناتج عن زيادة ميل الإدارة لممارسة التحفظ المحاسبي لتجنب تحمل تكاليف إضافية ناتجة عن زيادة الضغوط السياسية والاجتماعية من جانب المنظمات المهنية المصدرة للتشريعات والمعنية بمدى الالتزام بالمعايير المحاسبية (الجارحي، ٢٠١٤).

٤/٣ ما هيّة عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

١/٤/٣ مفهوم عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

عرف (سمعان، ٢٠١٨) على أنه الحالة التي يتباين فيها المحتوى المعلوماتي لبند ما لدى الأطراف المختلفة المشاركة في المعاملة الواحدة قبل أو بعد نشر التقارير المالية، مما يزيد من درجة

عدم التأكد في سوق الأوراق المالية، لكي يسمح للبعض من تجنب الخسارة أو تحقيق أرباح في صورة عوائد غير عادية دون الآخرين، الأمر الذي ينعكس سلباً علي حالة سوق الأوراق المالية واستقراره. كما عرف (إسماعيل، ٢٠٢٠) علي أنه توافر معلومات معينة لدي طرف معين قد لا تكون متوفرة لدي طرف آخر عندما يكونون أمام موقف قراري معين.

ومما سبق يري الباحث أن عدم تماثل المعلومات المحاسبية هو نتيجة لسلوك متعمد غير أخلاقي بامتلاك أحد الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية بشكل يفوق الأطراف الأخرى مما يزيد من مقدرتهم علي تحقيق الأرباح والتنبؤ بوضع الشركة المستقبلي، والحصول علي معلومات إضافية بطريقة غير رسمية والتحكم في توقيت نشرها بحيث يصعب علي باقي الأطراف الحصول عليها، مما يؤدي إلي تحقيق منافع شخصية لبعض الأطراف علي حساب الآخرين.

٢/٤/٣ مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

يمكن القول أن عدم تماثل المعلومات المحاسبية يؤدي إلي نوعين من المخاطر كما يلي:

- ١- خطر الاختيار العكسي: تحدث نتيجة سوء الاختيار في عدم التماثل في حيازة المعلومات بين المستثمرين بعضهم البعض حول فرص النمو وقيمة الشركة، حيث أن توافر ميزة التفوق المعلوماتي لدي طرف علي حساب الطرف الآخر (Martinez, 2018).
- ٢- المخاطر الأخلاقية: تحدث نتيجة عدم التماثل في حيازة المعلومات بين الإدارة والمستخدمين الخارجيين، كما تحدث نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، وهي تركز علي العلاقة بين الإدارة والملاك، ففي ظل وجود تعارض المصالح بين الإدارة والملاك، فقد تقوم الإدارة بتعظيم أهدافها وتحقيق مصالحها الخاصة علي حساب الملاك (Istrate, 2018).

٣/٥ الإطار الفكري لجودة التقارير المالية:

٣/٥/١ مفهوم جودة التقارير المالية:

عرفها (الخصر، ٢٠٢١) بأنها تتمثل في التمثيل الصادق لتلك المعلومات المحاسبية، والتي تخدم المستثمرين المستفيدين منها، خالية من أي تلاعب أو احتيال، ويتم إعدادها بناءً علي مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

كما عرفها (حجاج، ٢٠٢٢) بأنها إعداد التقارير المالية وفقاً لإعداد التقارير المالية الدولية، وتساعد في توصيل محتواها إلي مستخدميها في التوقيت المناسب وبمستوي ملائم مع تجنب التحريف الجوهرى في هذا المحتوى حتي تعبر بصدق عن حقيقة الواقع الاقتصادي للشركة ونتائج أعمالها.

ومما سبق يري الباحث أنه يمكن تعريف جودة التقارير المالية علي أنها مدي قدرة التقارير المالية علي تقديم معلومات سواء مالية أو غير مالية خالية من الأخطاء والغش والتحريفات، وتعبر عن الوضع الحقيقي للشركة وذلك من خلال اتباعها للمعايير المحاسبية والمتطلبات القانونية والمهنية.

٢/٥/٣ خصائص جودة المعلومات المحاسبية (Annisa, 2021):

بالرغم من أنه لا يوجد اتفاق بين مختلف الهيئات العلمية والمنظمات المحاسبية المعروفة عالمياً بشأن الخصائص الكيفية المطلوبة في المعلومات المحاسبية حتي تمتاز بالجودة اللازمة لاتخاذ القرارات بالشركات، إلا أن الكثير من الباحثين يركزون في دراستهم علي أربع خصائص نوعية لتلك المعلومات لإمكانية الاستفادة منها، والتي حددها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) في ترتيب هرمي للأولويات التي يستلزم توافرها في هذه المعلومات حتي تمتاز بالجودة المطلوبة وتتمثل الخصائص فيما يلي:

■ الخصائص الرئيسية:

تتعلق الخصائص الرئيسية بفائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات، وذلك من خلال المساهمة في تقليل حالات عدم التأكد لدي متخذ القرارات وتتعلم بخاصيتين رئيسيتين هما:

أ- **الملاءمة:** تعني مدي تطابق المعلومات المحاسبية مع احتياجات مستخدميها أو مدي ارتباطها بالقرارات التي يتم اتخاذها، كما يقصد بها مدي قدرتها علي مساعدة مستخدميها علي إجراء تنبؤات أكثر دقة حول الأحداث المستقبلية، والعمل علي تعزيز التوقعات الحالية، وينبثق من هذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية تتمثل في : التوقيت المناسب والقيمة التنبؤية والتغذية العكسية.

ب- **الموثوقية (المصدقية):** ويقصد بها التأكيد بأن المعلومات المحاسبية خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة، وإنها تعبر بصدق عما أعدت من أجله أو تمثل بصدق ما تزعم تمثيله حتي تكون مفيدة لمستخدميها، وينبثق من هذه الخاصية ثلاث خصائص فرعية تتمثل في الصدق والأمانة في التعبير والقابلية للتحقق والحياد وعدم التحيز.

■ الخصائص الثانوية:

بالإضافة إلي الخصائص الرئيسية هناك خصائص أخرى ثانوية يجب أن تتصف بها المعلومات المحاسبية حتي تمتاز بالجودة المطلوبة وتصبح أكثر نفعاً لمستخدميها:

أ- **القابلية للمقارنة:** أي أن يتم عرض المعلومات المحاسبية بالشكل الذي يجعلها قابلة للمقارنة بين فترة مالية وأخرى لنفس الشركة أو المقارنة مع شركات أخرى مماثلة، وكلما كانت للمعلومات قابلية للمقارنة ازدادت منفعتها بالنسبة للمستفيدين بها.

ب- **الثبات والاتساق:** تحتل هذه الخاصية أهمية كبرى في تحقيق القابلية للمقارنة للمعلومات المحاسبية وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين، ويقصد بها اتباع نفس الطرق والسياسات المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية، والتقارير عنها بطريقة موحدة من خلال الدورات المحاسبية المتعاقبة، دون أن يكون ذلك قاعدة مطلقة، إذ يمكن تغييرها بشرط وجود ما يبرر ذلك.

٣/٥/٣ معايير جودة التقارير المالية:

يستطيع متخذ القرار الاعتماد علي تلك القوائم والتقارير ذات الجودة العالية كأحد مقومات اتخاذ القرار والتي يجب أن يتوافر فيها عناصر الملاءمة والوقتية، والإفصاح الكافي والأهمية النسبية وقابلية المعلومات للمقارنة وحيادية المعلومات، وإمكانية الثقة بها والاعتماد عليها، وتحقق جودة هذه المعلومات من خلال توافر المعايير التالية: (أحمد، ٢٠٢١).

١ - المعايير الفنية

إن توافر المعايير الفنية يؤدي إلي تطوير مفهوم جودة المعلومات المحاسبية، وينعكس ذلك علي جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلي زيادة الاستثمار.

٢ - المعايير المهنية

تهتم الهيئات المنوطة بإعداد المعايير المحاسبية لضبط أداء العمليات المحاسبية، حيث وضح مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان علي استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلي ظهور الحاجة لإعداد التقارير المالية التي تتسم بالأمانة.

٣ - المعايير الرقابية

يتوقف نجاح هذا العنصر علي وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تنفيذ قواعد الحوكمة من خلال الأجهزة الرقابية للتأكد من أن سياساتها تطبق بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتسم بالمصادقية وتقييم المخاطر وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد المطبقة.

٤ - المعايير القانونية

تسعي العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول إلي تطوير معايير جودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها من خلال سن التشريعات والقوانين الواضحة والمنظمة لعمل تلك المؤسسات، مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في الشركة بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

٤/ الدراسة الاختبارية:

١/٤ هدف الدراسة:

يتمثل الهدف العام للدراسة الاختبارية في قياس أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، ويشترك في هذا الهدف أهداف فرعية هي:

- قياس أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية لعينة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية والتي تمثل مؤشر السوق المصري (EGX100) خلال سلسلة زمنية مكونة من أربع سنوات من عام (٢٠١٨) حتي عام (٢٠٢١).

■ قياس أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي جودة التقارير المالية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.

■ قياس أثر التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية لشركات العينة خلال فترة الدراسة.
٢/٤ فروض الدراسة:

في ضوء هدف الدراسة يمكن للباحث اختبار الفروض البحثية الآتية:

الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية.

الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.

الفرض الثالث: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في شركات المساهمة المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية والمدرجة في مؤشر (EGX100)، وذلك خلال الفترة من عام (٢٠١٨) حتي عام (٢٠٢١)، وقد قام الباحث باختيار عينة من تلك الشركات موزعة علي عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة وفقاً لمدي استيفاء الشركات لمجموعة من المحددات والضوابط والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تعميم نتائج الدراسة وهي:

١- أن تكون أسهم تلك الشركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية ضمن مؤشر البورصة (EGX100)، وتكون خاضعة للتداول داخل المؤشر طوال فترة الدراسة.

٢- استبعاد شركات قطاع الخدمات المالية (قطاع البنوك، وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية) لما لهما من خصائص تميز طبيعة عملهما، والتي تنعكس علي المعلومات الواردة في التقارير المالية، بالإضافة إلي اختلاف المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تخضع لها هذه المؤسسات والتي يلزمها بها البنك المركزي.

٣- أن تكون الشركة قد مضى علي قيدها في البورصة أكثر من أربع سنوات وهي فترة الدراسة، وألا تكون قد تعرضت للشطب أو الاندماج أو التوقف خلال فترة الدراسة.

٤- أن تتوافر التقارير المالية وتقرير مجلس الإدارة ونشرات الأعمال للشركة بانتظام، والإفصاح عنها بالعملة المصرية من خلال موقع الشركة الإلكتروني علي شبكة الإنترنت، وأن تتوافر فيها بيانات كافية لحساب متغيرات الدراسة.

وقد أسفر تطبيق المعايير السابقة عن اختيار عدد (٦٤) شركة بعدد (٢٥٦) مشاهدة لتمثل

عينة الدراسة موزعة علي عدد من القطاعات المختلفة، ويوضح الجدول التالي إجراءات تطبيق محددات وضوابط عينة الدراسة علي مجتمع الدراسة، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١) القطاعات المكونة للعينة وعدد المشاهدات

القطاع	اسم القطاع	شركات العينة	المشاهدات (٤ سنوات)	النسبة المئوية %
١	موزعون وتجارة وورق ومواد تعبئة وتغليف	٣	١٢	٤,٧%
٢	عقارات	١٦	٦٤	٢٥%
٣	موارد أساسية	١٠	٤٠	١٥,٦%
٤	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٣	١٢	٤,٧%
٥	أغذية ومشروبات وتبغ	٧	٢٨	١٠,٩%
٦	منسوجات وسلع معمرة	٥	٢٠	٧,٨%
٧	مواد البناء	٥	٢٠	٧,٨%
٨	سياحة وترفيه	٣	١٢	٤,٧%
٩	مقاولات وإنشاءات هندسية	٣	١٢	٤,٧%
١٠	رعاية صحية وأدوية	٣	١٢	٤,٧%
١١	خدمات الشحن والنقل والطاقة والخدمات المساندة	٤	١٦	٦,٣%
١٢	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٢	٨	٣,١%
	الإجمالي	٦٤	٢٥٦	١٠٠%

٤/٤ متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة المرتبطة بتحديد أثر التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية فيما يلي:

أولاً: التحفظ المحاسبي:

اعتمد الباحث في قياس التحفظ المحاسبي علي نموذج القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي القيمة الدفترية لحقوق الملكية (MTB)، ويعد من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية لقياس التحفظ المحاسبي (الملاح، ٢٠١٩). ويتم حسابه من خلال المعدلة التالية:

$$(MTB) = \frac{\text{القيمة السوقية لحقوق الملكية}}{\text{القيمة الدفترية لحقوق الملكية}}$$

حيث أن:

■ القيمة السوقية لحقوق الملكية = عدد أسهم رأس المال المصدر والمدفوع المتداول × سعر إقفال السهم في نهاية السنة المالية.

- القيمة الدفترية لحقوق الملكية = مجموع حقوق الملكية من واقع قائمة المركز المالي.
ويدل ارتفاع هذه النسبة MTB علي زيادة التحفظ المحاسبي.

ثانياً: عدم تماثل المعلومات المحاسبية:

اعتمد الباحث في قياس عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي حجم التداول عن طرق أخذ اللوغاريتم الطبيعي لحجم التداول. (زيد، ٢٠٢١).

ثالثاً: جودة التقارير المالية:

يُعد نموذج (Jones, 1991) المعدل من أكثر النماذج المستخدمة لقياس جودة التقارير المالية ويعتمد هذا النموذج علي حساب الاستحقاقات الاختيارية كمؤشر لإدارة الأرباح ويمكن حسابه من خلال الخطوات التالية:

- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق الكلية (TA): Total Accruals

تم قياس الاستحقاق الإجمالي بطريقة التدفق النقدي من خلال الفرق بين صافي الدخل قبل البنود غير العادية أو الدخل بعد الفوائد والضرائب والتدفق النقدي من العمليات التشغيلية.

$$TA_{it} = IBEI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن: TA يمثل إجمالي حسابات الاستحقاق للشركة (i) خلال الفترة (t)، $IBEI_{it}$ يمثل الدخل قبل البنود غير العادية، أو الدخل بعد الفوائد والضرائب للشركة (i) في السنة (t)، CFO_{it} يمثل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في السنة (t).

- بناء نموذج الانحدار لمجموعة المتغيرات المؤثرة علي حسابات الاستحقاق الكلية:

طبقاً لهذا النموذج فإن معادلة الانحدار المستخدمة للعوامل المؤثرة علي حسابات الاستحقاق الكلية تتمثل فيما يلي:

$$TA_{it} = \beta_0 + \beta_1 \left(\frac{1}{A_{it}} \right) + \beta_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: A_{it} إجمالي الأصول في نهاية السنة، ΔREV_{it} : تمثل التغير في إيرادات الشركة (i) في العام (t) عن العام السابق (t-1)، ΔAR_{it} : تمثل التغير في حسابات المدينين للشركة (i) في العام (t) عن العام السابق (t-1)، PPE_{it} : تمثل الأصول الثابتة (العقارات والآلات والمعدات) خلال العام، ROA_{it} : يمثل معدل العائد علي الأصول، ε_{it} : تمثل المبلغ المتبقي (residuals) أو مقدار الخطأ (error term) في معادلة الانحدار.

- تحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية (Nondiscretionary Accruals):

يتم في هذه المرحلة استخدام القيم التقديرية لمعالم نموذج الانحدار ($\beta_{0,1,2,3,4}$) في المرحلة السابقة لتحديد قيمة حسابات الاستحقاق غير الاختيارية لكل شركة علي حدة وخلال كل سنة من سنوات الدراسة، وذلك من خلال المعادلة:

$$NDA_{it} = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 \left(\frac{1}{A_{it}} \right) + \hat{\beta}_2 \left(\frac{\Delta REV_{it} - \Delta AR_{it}}{A_{it-1}} \right) + \hat{\beta}_3 \left(\frac{PPE_{it}}{A_{it-1}} \right) + \hat{\beta}_4 \left(\frac{ROA_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: (NDA): تمثل حسابات الاستحقاق غير الاختيارية.

■ تقدير الاستحقاق الاختياري (DA): Discretionary Accruals

تم تقدير (DA) من خلال الفرق بين كل من الاستحقاق الإجمالي والاستحقاق غير الاختياري كالآتي:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

كما تم استخدام (DA_t) كمؤشر لإدارة الأرباح ومن ثم عدم جودة التقارير المالية، حيث تشير القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري إلى ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بغرض زيادة الدخل، وبينما تشير القيمة السالبة إلى ممارسة إدارة الأرباح بغرض تخفيض الدخل، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر أو قريبة من الصفر فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح. (الحليم، سرور، ٢٠٢٣).

رابعاً: المتغيرات الرقابية:

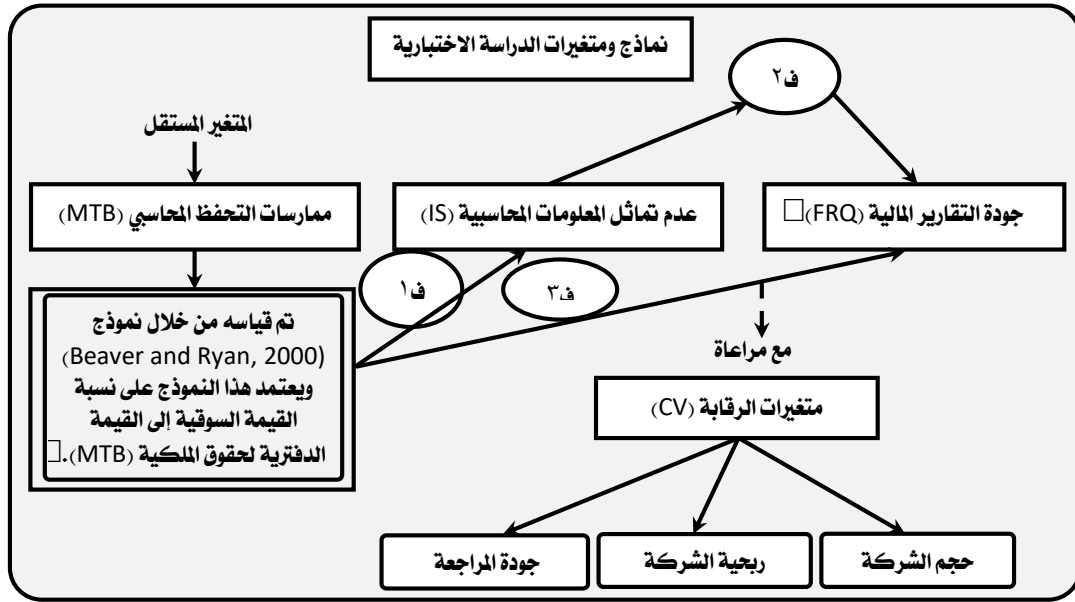
قام الباحث بإضافة بعض المتغيرات الرقابية إلى نماذج الدراسة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المتغير التابع وذلك بهدف ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

جدول رقم (٢) المتغيرات الرقابية وطريقة القياس

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس
١- حجم الشركة	FSIZE	يقاس باستخدام اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية (الجبلي، ٢٠٢٣).
٢- ربحية الشركة	ROA	يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول (Vitolla, 2020).
٣- جودة المراجعة	AUDIT Q	متغير وهمي يأخذ (١) إذا كان مكتب المراجعة أحد مكاتب المراجعة الكبرى (BIG4) أو (صفر) بخلاف ذلك (سليمان، ٢٠٢٠).

٥/٤ نماذج الدراسة الاختبارية:

يعتمد الباحث في اختبار فروض البحث على نموذج الانحدار، وذلك لتحديد أثر التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.



شكل (١): نموذج البحث

النموذج الأول: التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية:

$$IS = \beta_0 - \beta_1 (MTB) + \beta_2 (FSIZE) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (AUDITQ) + \varepsilon_{it}$$

حيث (IS): عدم تماثل المعلومات المحاسبية، MTB: مستوي التحفظ المحاسبي، (FSIZE) هو حجم الشركة، (ROA) ربحية الشركة، (AUDITQ) جودة المراجعة.

النموذج الثاني: عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية:

$$FRQ = \beta_0 - \beta_1 (IS) + \beta_2 (FSIZE) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (AUDITQ) + \varepsilon_{it}$$

حيث (FRQ): جودة التقارير المالية، IS: عدم تماثل المعلومات المحاسبية، (FSIZE) هو حجم الشركة، (ROA) ربحية الشركة، (AUDITQ) جودة المراجعة.

النموذج الثالث: التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية:

$$FRQ = \beta_0 + \beta_1 (MTB) + \beta_2 (FSIZE) + \beta_3 (ROA) + \beta_4 (AUDITQ) + \varepsilon_{it}$$

حيث (FRQ): جودة التقارير المالية، MTB: مستوي التحفظ المحاسبي، (FSIZE) هو حجم الشركة، (ROA) ربحية الشركة، (AUDITQ) جودة المراجعة.

٦/٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

قام الباحث بتطبيق بعض الأساليب الإحصائية الواردة بمجموعة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية [Statistical Package for Social Science (SPSS)] وقد تطلبت طبيعة البيانات تحديد الأساليب الإحصائية اللازمة والملاءمة، والتي تتمثل فيما يلي:

■ أساليب الإحصاء الوصفي:

(Mean)

١- الوسط الحسابي

(Standard Deviation)

٢- الانحراف المعياري

■ أساليب الإحصاء الاستدلالي:

- ٣- اختبار الطبيعة
٤- اختبار الارتباط الذاتي
٥- اختبار التداخل الخطي
٦- اختبار كروسكال ويلز
٧- معامل الارتباط
٨- معامل التحديد
٩- نموذج الانحدار
- (Test of Normality)
(Durbin Watson Test)
(Multicollinearity Test)
(Kruskal- Wallis Test)
(Correlation Coefficient)
(R Square)
(Regression Model)

٧/٤ التحليل الإحصائي للبيانات واختبار فروض الدراسة:

أولاً: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

وهنا يقوم الباحث بوصف تحليلي لمتغيرات الدراسة حيث يظهر الجدول التالي الإحصاء الوصفي للمتغيرات المتصلة للدراسة وذلك علي مدار سنوات الدراسة، كما يلي:

جدول رقم (٣) الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة المتصلة

المتغيرات المتصلة	الرمز	السنة	الوسط	الإحراف المعياري
التحفظ المحاسبي	MTB18	٢٠١٨	١,٨٥١	١,٩٣٠
	MTB19	٢٠١٩	١,٣٤٢	٢,٨٥٨
	MTB20	٢٠٢٠	٠,٧٧١	٣,٧٨١
	MTB21	٢٠٢١	١,١٤٠	١,٩٦٦
المتوسط	MTB	٢٠١٨ - ٢٠٢١	١,٢٧٦	٢,٧٥٣
عدم تماثل المعلومات المحاسبية	IS18	٢٠١٨	١٢,٤٦٨	٢,٥٠٧
	IS19	٢٠١٩	١٢,٦٢٩	٢,٤٢٠
	IS20	٢٠٢٠	١٤,٠٤٤	١,٧٧٤
	IS21	٢٠٢١	١٣,١٩٤	٢,٠٠٩
المتوسط	IS	٢٠١٨ - ٢٠٢١	١٣,٠٨٤	٢,٢٧١
جودة التقارير المالية	FRQ18	٢٠١٨	٠,٠٩٢	٠,١٠٠
	FRQ19	٢٠١٩	٠,٠٩١	٠,١٠٦
	FRQ20	٢٠٢٠	٠,٠٩٠	٠,٠٩٦
	FRQ21	٢٠٢١	٠,٠٦٨	٠,٠٧٠
المتوسط	FRQ	٢٠١٨ - ٢٠٢١	٠,٠٨٥	٠,٠٩٤
حجم الشركة	FSIZE18	٢٠١٨	٢١,٤٩٤	١,٤٦٩
	FSIZE19	٢٠١٩	٢١,٥٥٥	١,٥١٣
	FSIZE20	٢٠٢٠	٢١,٥٥٦	١,٥٤٧
	FSIZE21	٢٠٢١	٢١,٦٢٧	١,٥٤٢

المتغيرات المتصلة	الرمز	السنة	الوسط	الإحتراف المعياري
المتوسط	F SIZE	٢٠١٨ - ٢٠٢١	٢١,٥٥٨	١,٥١٠
ربحية الشركة	ROA18	٢٠١٨	٠,٠٧٢	٠,١٩٧
	ROA19	٢٠١٩	٠,٠٤٥	٠,١٨٦
	ROA20	٢٠٢٠	٠,٠٠٩	٠,٢٣٤
	ROA21	٢٠٢١	٠,٠٣١	٠,١٨٤
المتوسط	ROA	٢٠١٨ - ٢٠٢١	٠,٠٣٩	٠,٢٠١

جدول رقم (٤) مدي التباين في متغيرات الدراسة الأساسية حسب القطاعات

المتغير	القطاع	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	معنوية إختبار Kruskal-Wallis Test
جودة التقارير المالية	موزعون وتجارة وورق ومواد تعبئة وتغليف	١٢	١٣٦,٣٣	٠,٦٢٠
	عقارات	٦٤	١١٣,١٤	
	موارد أساسية	٤٠	١٣٦,٦٠	
	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٢	١٥١,٠٠	
	أغذية ومشروبات وتبغ	٢٨	١٢٤,٦١	
	منسوجات وسلع معمرة	٢٠	١٥١,٢٥	
	مواد البناء	٢٠	١١٢,٩٠	
	سياحة وترفيه	١٢	١٢٢,٢٥	
	مقاولات وإنشاءات هندسية	١٢	١٣٣,٥٠	
	رعاية صحية وأدوية	١٢	١٢٣,٣٣	
	خدمات الشحن والنقل والطاقة والخدمات المساندة	١٦	١٥١,٠٦	
	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٨	١٢٥,٦٣	
	الإجمالي	٢٥٦		
التحفظ المحاسبي	موزعون وتجارة وورق ومواد تعبئة وتغليف	١٢	١٢٠,٨٣	٠,٠٠٠
	عقارات	٦٤	١٠٦,٦١	
	موارد أساسية	٤٠	١٤٢,٦٣	
	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٢	١٥٥,٢٥	
	أغذية ومشروبات وتبغ	٢٨	١٦٧,٤٣	
	منسوجات وسلع معمرة	٢٠	١٠٤,٩٠	
	مواد البناء	٢٠	٩٤,٦٠	

المتغير	القطاع	عدد المشاهدات	متوسط الرتب	معنوية إختبار Kruskal-Wallis Test
	سياحة وترفيه	١٢	١٠٨,١٧	
	مقاولات وإنشاءات هندسية	١٢	١١٥,٩٢	
	رعاية صحية وأدوية	١٢	٢٢١,٥٠	
	خدمات الشحن والنقل والطاقة والخدمات المساندة	١٦	١٥٧,٦٣	
	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٨	٦٣,٥٠	
	الإجمالي	٢٥٦		
عدم تماثل المعلومات المحاسبية	موزعون وتجارة وورق ومواد تعبئة وتغليف	١٢	١٢٦,٢٥	٠,٠٠٠
	عقارات	٦٤	١٤٧,١١	
	موارد أساسية	٤٠	٩٣,٨٥	
	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	١٢	١٩٦,٢٥	
	أغذية ومشروبات وتبغ	٢٨	١٠٩,٠٤	
	منسوجات وسلع معمرة	٢٠	١٥٩,٥٠	
	مواد البناء	٢٠	٩٥,٤٥	
	سياحة وترفيه	١٢	١٤٨,١٧	
	مقاولات وإنشاءات هندسية	١٢	٩٦,٠٨	
	رعاية صحية وأدوية	١٢	١٢٨,٤٢	
	خدمات الشحن والنقل والطاقة والخدمات المساندة	١٦	١٢٦,٦٩	
	اتصالات وإعلام وتكنولوجيا المعلومات	٨	١٥٠,٧٥	
	الإجمالي	٢٥٦		

ثانياً: تحليل نتائج اختبار فروض الدراسة:

الفرض الأول: "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية".

■ التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) لمتغيرات الفرض الأول:

لاختبار العلاقة الأحادية ما بين المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات المحاسبية) والمتغير المستقل (ممارسات التحفظ المحاسبي) والمتغيرات الرقابية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة مكتب المراجعة، تم إجراء تحليل (Correlation Analyze)، ويوضح الجدول التالي علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الأول، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٥) علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الأول.

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	MTB ممارسات التحفظ المحاسبية	FSIZE حجم الشركة	ROA ربحية الشركة	BIG4 جودة المراجعة
IS عدم تماثل المعلومات المحاسبية	Pearson Correlation	-.0544**	-.0008	-.0450	-.108*
	Sig.	.000	.447	.236	.042

يتضح للباحث النتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائياً بين ممارسات التحفظ المحاسبية وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية أقل من (٠,٠٥).
- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائياً بين جودة المراجعة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥).
- وجود علاقة ارتباط عكسية غير دالة إحصائياً بين كل من حجم الشركة وربحية الشركة وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أكبر من (٠,٠٥).

يتضح مما سبق أنه في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فإنه كلما زادت ممارسات التحفظ المحاسبية كلما أدي ذلك إلي الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

وفي ضوء ما سبق يخلص الباحث إلي وجود علاقة ارتباط عكسية بين ممارسات التحفظ المحاسبية وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، مما يدعم صحة الفرض الأول للبحث بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبية وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، ويتفق مع دراسة كل من (Machdar & Mayangsari, 2015; هنيدي، ٢٠١٩؛ Almurni & Hendrawati, 2019).

■ تحليل الانحدار وصياغة المعادلة الكمية للفرض الأول:

لقياس أثر ممارسات التحفظ المحاسبية علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية في ظل وجود المتغيرات الرقابية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة، استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات نموذج الانحدار، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار وذلك كما يلي:

جدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الأول

المتغير التابع : عدم تماثل المعلومات المحاسبية				المتغير التابع	
الدالة	مستوي المعنوية	قيمة T	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة والرقابية	
	٠,٠٠٠	٧,٨٨٧-	١٦,٢١٥-	ثابت معادلة الانحدار	Constant
دال إحصائياً	٠,٠٠٠	١٠,٢٧٤-	٠,٤٤٩-	ممارسات التحفظ المحاسبي	MTB
غير دال	٠,٠٦٦	١,٨٤٣	٠,١٨٠	حجم الشركة	FSIZE
غير دال	٠,٢٦٩	١,١٠٨-	٠,٧٥٣-	ربحية الشركة	ROA
غير دال	٠,١٢٤	١,٥٤٢-	٠,٤٢٦-	جودة المراجعة	BIG4
معامل التحديد $R^2 = ٠,٣٠٨$				القيمة التفسيرية للنموذج	
مستوي المعنوية لتحليل ANOVA = ٠,٠٠٠				المعنوية الكلية للنموذج	

يتضح للباحث من الجدول السابق النتائج الآتية:

- أن قيمة معامل التحديد (R^2) بالنسبة لنموذج الانحدار تبلغ (٠,٣٠٨)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ٣٠,٨% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويوصي الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار محددات العينة.
 - المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوي المعنوية (٠,٠٠٠)، مما يدل على صلاحية النموذج المستخدم لتحقيق هدف الدراسة.
 - ممارسات التحفظ المحاسبي لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث كانت إشارة معامل الانحدار (β) سالبة، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥).
- وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لتأثير ممارسات التحفظ المحاسبي علي عدم تماثل المعلومات المحاسبية كما يلي:

معادلة رقم (١): النموذج الأول - الفرض الأول

$$IS = -16.215 - 0.449(MTB) + 0.180(FSIZE) - 0.753(ROA) - 0.426(AUDIT Q)$$

وبعد استعراض الباحث لنتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الفرض الأول يخلص إلي ثبوت صحة الفرض الأول وهو "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية".

الفرض الثاني: "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية".

ويتم اختبار مدي صحة هذا الفرض وتكوين معادلة كمية له من خلال إتباع الآتي:

■ التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) لمتغيرات الفرض الثاني:

لاختبار العلاقة الأحادية ما بين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتغير المستقل (عدم تماثل المعلومات المحاسبية) والمتغيرات الرقابية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة، تم إجراء تحليل (Correlation)، ويوضح الجدول التالي علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الثاني، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٧) علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الثاني

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	IS عدم تماثل المعلومات المحاسبية	FSIZE حجم الشركة	ROA ربحية الشركة	BIG4 جودة المراجعة
FRQ جودة التقارير	Pearson Correlation	-٠,٥١٣**	*٠,١٠٦	٠,٠٠١	**٠,١٥٧
المالية	Sig.	٠,٠٠٠	٠,٠٤٦	٠,٤٩٥	٠,٠٠٦

يتضح للباحث النتائج الآتية:

- وجود علاقة ارتباط عكسية دالة إحصائياً بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥).
- وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين كل من حجم الشركة وجودة مكتب المراجعة وبين جودة التقارير المالية، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥).
- وجود علاقة ارتباط طردية غير دالة إحصائياً بين ربحية الشركة وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أكبر من (٠,٠٥).

يتضح مما سبق أنه في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة، أنه كلما انخفض عدم تماثل المعلومات المحاسبية كلما أدى ذلك إلى زيادة جودة التقارير المالية.

وفي ضوء ماسبق يخلص الباحث إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، مما يدعم صحة الفرض الثاني للبحث بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، ويتفق مع دراسة كل من (Aflatooni, 2016; Sánchez & Gámez, 2017; Suharsono et al., 2020; Ayagi & Salisu, 2023).

- تحليل الانحدار وصياغة المعادلة الكمية للفرض الثاني:

لقياس أثر عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي جودة التقارير المالية في ظل وجود المتغيرات الرقابية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة مكتب المراجعة، استخدم الباحث طريقة المربعات الصغرى لتقدير معلمات نموذج الانحدار، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار وذلك كما يلي:

جدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الثاني

المتغير التابع		المتغير التابع : جودة التقارير المالية (FRQ)		
المتغيرات المستقلة		معامل الانحدار (B)	قيمة T	مستوي المعنوية
Constant	ثابت معادلة الانحدار	-٠,٥١٩	-٥,٥٧٦	٠,٠٠٠
IS	عدم تماثل المعلومات المحاسبية	-٠,٠٢١	-٩,٤٢٩	٠,٠٠٠
FSIZE	حجم الشركة	٠,٠٠٧	١,٧٥٦	٠,٠٨٠
ROA	ربحية الشركة	-٠,٠٣٧	-١,٢٩٧	٠,١٩٦
BIG4	جودة المراجعة	٠,٠١٣	١,٠٧٥	٠,٢٨٣
القيمة التفسيرية للنموذج		معامل التحديد $R^2 = ٠,٢٨٣$		
المعنوية الكلية للنموذج		مستوي المعنوية لتحليل ANOVA = ٠,٠٠٠		

يتضح للباحث من الجدول السابق النتائج الآتية:

- أن قيمة معامل التحديد (R^2) بالنسبة لنموذج الانحدار تبلغ (٠,٢٨٣)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ٢٨,٣% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويوصي الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار محددات العينة.
 - المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم يمكنه التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوي المعنوية (٠,٠٠٠)، مما يدل علي صلاحية النموذج المستخدم لتحقيق هدف الدراسة.
 - عدم تماثل المعلومات المحاسبية لها تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية علي جودة التقارير المالية، حيث كانت إشارة معامل الانحدار (β) سالبة، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥).
- وفي ضوء ماسبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لتأثير عدم تماثل المعلومات المحاسبية علي جودة التقارير المالية كما يلي:

معادلة رقم (٢): النموذج الثاني - الفرض الثاني

$$FRQ = -0.519 - 0.021(IS) + 0.007(FSIZE) - 0.037(ROA) + 0.013(AUDIT Q)$$

وبعد استعراض الباحث لنتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الفرض الثاني يخلص إلى ثبوت صحة الفرض الثاني وهو "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية".

الفرض الثالث: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية.

ويتم اختبار مدي صحة هذا الفرض وتكوين معادلة كمية له من خلال إتباع الآتي:

■ التحليل أحادي المتغير (تحليل الارتباط) لمتغيرات الفرض الثالث:

لاختبار العلاقة الأحادية ما بين المتغير التابع (جودة التقارير المالية) والمتغير المستقل (ممارسات التحفظ المحاسبي) والمتغيرات الرقابية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة مكتب المراجعة، تم إجراء تحليل (Correlation)، ويوضح الجدول التالي علاقات الارتباط لمتغيرات الفرض الثالث، وذلك كما يلي:

جدول رقم (٩) علاقة الارتباط بين متغيرات الفرض الثالث

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	MTB ممارسات التحفظ المحاسبي	FSIZE حجم الشركة	ROA ربحية الشركة	BIG4 جودة المراجعة
FRQ جودة التقارير المالية	Pearson Correlation	**٠,٧١٦	*٠,١٠٦	٠,٠٠١	**٠,١٥٧
	Sig.	٠,٠٠٠	٠,٠٤٦	٠,٤٩٥	٠,٠٠٦

يتضح للباحث وجود علاقة ارتباط طردية دالة إحصائياً بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥)، وبالتالي فإنه في ضوء ضوابط ومحددات العينة المختارة فإنه كلما زادت ممارسات التحفظ المحاسبي كلما أدى ذلك إلى زيادة جودة التقارير المالية.

وفي ضوء ما سبق يخلص الباحث إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، مما يدعم صحة الفرض الثالث للبحث بأنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، ويتفق مع دراسة كل من (Mohammadi et al., 2013; Xia et al., 2019)؛ عيد، ٢٠١٣؛ عبد الحليم، ٢٠١٥؛ حسن، ٢٠١٥؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ مصطفى، ٢٠٢١؛ عبد الحليم، ٢٠٢٢؛ عبد الخالق، ٢٠٢٣).

■ تحليل الانحدار وصياغة المعادلة الكمية للفرض الثالث:

لقياس أثر ممارسات التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية في ظل وجود المتغيرات الرقابية حجم الشركة وربحية الشركة وجودة المراجعة، استخدم الباحث طريقة المربعات الصغري لتقدير معلمات نموذج الانحدار، ويعرض الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار وذلك كما يلي:

جدول رقم (١٠) نتائج تحليل الانحدار لمتغيرات الفرض الثالث

المتغير التابع : جودة التقارير المالية (FRQ)				المتغير التابع	
الدالة	مستوي المعنوية	قيمة T	معامل الانحدار (B)	المتغيرات المستقلة	
	٠,٠٣٩	٢,٠٧٠-	٠,١٤٧-	ثابت معادلة الانحدار	Constant
دال إحصائياً	٠,٠٠٠	١٦,٠٦٣	٠,٠٢٤	ممارسات التحفظ المحاسبي	MTB
غير دال	٠,٧١٣	٠,٣٦٨	٠,٠٠١	حجم الشركة	FSIZE
غير دال	٠,٣٠٥	١,٠٢٩-	٠,٠٢٤-	ربحية الشركة	ROA
غير دال	٠,١٢٥	١,٥٤٠	٠,٠١٥	جودة المراجعة	BIG4
معامل التحديد $R^2 = ٠,٥٢١$				القيمة التفسيرية للنموذج	
مستوي المعنوية لتحليل ANOVA = ٠,٠٠٠				المعنوية الكلية للنموذج	

يتضح للباحث من الجدول السابق النتائج الآتية:

- أن قيمة معامل التحديد (R^2) بالنسبة لنموذج الانحدار تبلغ (٠,٥٢١)، مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج تفسر ٥٢,١% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع، ويوصي الباحث أنه عند تعميم نتائج الدراسة فإنه يجب الأخذ في الاعتبار محددات العينة.
 - المعنوية الكلية لنموذج الانحدار المستخدم يمكن التعرف عليها من خلال تحليل التباين (ANOVA) لنموذج الانحدار، حيث بلغت مستوي المعنوية (٠,٠٠٠)، مما يدل على صلاحية النموذج المستخدم لتحقيق هدف الدراسة.
 - ممارسات التحفظ المحاسبي لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية علي جودة التقارير المالية، حيث كانت إشارة معامل الانحدار (β) موجبة، ومستوي المعنوية (sig) أقل من (٠,٠٥).
- وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة نموذج الانحدار لتأثير ممارسات التحفظ المحاسبي علي جودة التقارير المالية كما يلي:

معادلة رقم (٣): النموذج الثالث - الفرض الثالث

$$FRQ = -0.147 + 0.024(MTB) + 0.001(FSIZE) - 0.024(ROA) + 0.015(AUDIT Q)$$

وبعد استعراض الباحث لنتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات الفرض الثالث يخلص إلي ثبوت صحة الفرض الثالث وهو "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية".

٥/ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المستقبلية:

١/٥ النتائج:

في إطار هدف ومنهج البحث تتمثل أهم نتائج البحث فيما يلي:

١- توصلت الدراسة أن معايير المحاسبة المصرية تدعم استخدام سياسة التحفظ المحاسبي، وأن الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS سوف يؤدي إلي زيادة مستوي التحفظ المحاسبي في القوائم والتقارير المالية.

٢- زيادة مستوي التحفظ المحاسبي يعمل علي زيادة مستوي ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

٣- يساهم تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالية (IFRS) في توفير آلية تحكم عمل المستثمر وتقرض نوع من السيطرة علي الممارسات الإدارية، وتعزز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والتي من شأنها تقليل فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الإدارة والمستثمر.

٤- أصبح التحفظ المحاسبي مطلباً أساسياً في الوقت الراهن، سواء من جانب الهيئات القائمة علي وضع المعايير أو من جانب المستثمرين في سوق الأوراق المالية أو مراجعي الحسابات وغيرهم من الأطراف ذات العلاقة، لا سيما عقب حالات الانهيار التي شهدتها كثير من الشركات الكبيرة منذ نهاية القرن العشرين، وما نتج عنها من خسائر فادحة نتيجة بعض الممارسات التي قامت بها لإدارة تلك الشركات مثل إدارة الأرباح وغير من الممارسات الأخرى التي تعد انتهاكاً واضحاً للتحفظ المحاسبي.

٥- تعد القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات مصدر هام للحصول علي المعلومات المحاسبية واتخاذ القرارات الرشيدة والحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين أصحاب المصالح، حيث تتأثر المعلومات المحاسبية اللازمة لتقييم أداء الشركة بممارسات التحفظ المحاسبي.

٦- وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات المحاسبية، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية أقل من (٠,٠٥)، وهو ما يثبت صحة الفرض الأول، ويتفق مع دراسة كل من ، ويتفق مع دراسة كل من (هندي، ٢٠١٩؛ Machdar & Mayangsari, 2015; Almurni & Hendrawati 2019).

٧- وجود علاقة ارتباط عكسية وذات دلالة معنوية بين عدم تماثل المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل الارتباط سالب ومستوي المعنوية أقل من (٠,٠٥)، وهو ما يثبت صحة الفرض الثاني، ويتفق مع دراسة كل من (Aflatooni, 2016; Sánchez & Gámez, 2017;)، ويتفق مع (Suharsono et al. 2020; Ayagi & Salisu, 2023).

٨- وجود علاقة ارتباط طردية وذات دلالة معنوية بين ممارسات التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية، حيث أن معامل الارتباط موجب ومستوي المعنوية أقل من (٠,٠٥)، وهو ما يثبت صحة الفرض الثالث، ويتفق مع دراسة كل من (Mohammadi et al., 2013; Xia et al., 2019)؛ عيد، ٢٠١٣؛ عبد الحليم، ٢٠١٥؛ حسن، ٢٠١٥؛ فؤاد، ٢٠١٦؛ مصطفى، ٢٠٢١؛ عبد الحليم، ٢٠٢٢؛ عبد الخالق، ٢٠٢٣).

٢/٥ التوصيات:

- ١- ضرورة قيام الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية بتطبيق المتطلبات الواردة بمعايير المحاسبة، والتي تشير فقراتها إلي الكثير من السياسات المحاسبية المتحفظة، حيث تساهم تلك السياسات المتحفظة في تحسين جودة التقارير المالية ومن ثم زيادة منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية.
- ٢- يجب علي الجهات الرقابية المعنية بالإشراف والمتابعة علي أعمال الشركات أن تقوم بقياس مستوي جودة التقارير المالية للشركات، وذلك باستخدام أحد نماذج قياس الجودة التي تلقي قبولاً عاماً كنموذج جونز المعدل، وذلك من أجل زيادة منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية في ظل انفصال الملكية عن الإدارة.
- ٣- ضرورة إصدار التشريعات ووضع الضوابط والآليات المناسبة لمراقبة أداء إدارة الشركات، للحد من قدرتهم علي حجب الأنباء السيئة، وتخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية، وحالات عدم التأكد، بما يؤدي إلي طمأننة المستثمرين.
- ٤- أن تقوم هيئة سوق الأوراق المالية بإلزام جميع الشركات التي تعمل من خلالها بتطبيق مستوي مناسب للتحفظ المحاسبي، والإفصاح عنه عند إعداد التقارير المالية، بما يحافظ علي كيان الشركات واستمرارها في ظل الأزمات الاقتصادية وعدم الاستقرار في البورصة المصرية.
- ٥- ضرورة اهتمام الشركات بالمستجدات في المعايير الدولية للتقارير المالية سواء المتعلقة بالقياس أو الإفصاح المحاسبي للحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتوفير إرشادات إيجابية للمستثمرين عن الأداء المالي لها.
- ٦- أهمية تحقيق التكامل بين ممارسات التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات لتحسين جودة التقارير المالية.
- ٧- توجيه الشركات بأهمية عدم التخلي عن إصدار تقارير المالية متحفظة للاستفادة من الآثار الإيجابية للتحفظ المحاسبي.

٣/٥ مجالات البحث المستقبلية:

- ١- التحفظ المحاسبي وانعكاسه علي جودة الأرباح وقيمة الشركة.
- ٢- العلاقة بين الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي بالتقارير المالية.
- ٣- قياس أثر القدرة الإدارية علي جودة التقارير المالية.

٦/ قائمة مراجع البحث:

١/٦ مراجع البحث باللغة العربية:

- أحمد، محمد فرح يس محمد، (٢٠٢١)، "إجراءات المراجعة الإلكترونية وأثرها في تقليل مخاطر النظم المالية وتحقيق جودة التقارير المالية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، ص ص ١-٣٨٣.
- إسماعيل، محمد فوزي محمد، (٢٠٢٠)، "علاقة القدرة الإدارية بعدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية المصرية: دراسة إمبريقية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، المجلد (٤٠)، العدد (٢)، ص ص ٢١٧-٢٥٠.
- الباز، محمد ماهر عبد الحميد مصطفى، (٢٠٢٢)، "تأثير التحفظ المحاسبي علي العلاقة بين مستوي الاحتفاظ بالنقدية وقيمة الشركات: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٦)، العدد (١)، ص ص ٦٣-١١٣.
- الجارحي، هاني عبده خليل حسانين، (٢٠١٤)، "دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية: دراسة نظرية"، مجلة المدير الناجح، العدد (١٤٤)، ص ص ٥٨-٦٧.
- الجبلي، وليد سمير عبد العظيم، (٢٠٢٣)، "أثر الإفصاح الاختياري علي العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة وخصائص الشركة وانعكاسه علي تخفيض تكاليف الوكالة- دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، المجلد (٣٧)، العدد (٢)، ص ص ١٤٤٥-١٥٦٤.
- الخضر، عادل صلاح الدين محمد نور، (٢٠٢١)، "الاتجاهات الحديثة للمراجعة الداخلية وأثرها علي جودة التقارير المالية المنشورة: دراسة ميدانية علي عينة من المصارف السودانية"، مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر، جامعة الحضارة، العدد (٢)، ص ص ٢٣٥-٢٧٢.
- السيد، محمد صابر حمودة؛ سرور، عبيد عبدالكريم إبراهيم؛ السيد، مروة صابر حمودة، (٢٠٢٤)، "الأثر التفاعلي بين تغطية المحللين الماليين وآليات التحصين افداري علي مستوي التحفظ المحاسبي - دراسة تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياطن المجلد (٥)، العدد (١)، ص ص ١٠٣-١٦٠.
- العايدي، ثروت مصطفى علي، (٢٠٢٢)، "المخاطر المترتبة علي التحفظ المحاسبي وانعكاسات ذلك علي أسهم وقيمة المنشأة: دراسة نظرية تطبيقية"، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (٤)، العدد (١)، ص ص ٥١٦-٥١٧.

- الملاح، شيرين شوقي السيد، (٢٠١٩)، " تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقدية وأثرها علي جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في البورصة المصرية"، **مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد (٢)، ص ص ١٢٧-١٢٨.
- جميل، رباب حمدي، (٢٠٢٢)، "أثر تغطية المحللين الماليين علي سيولة الأسهم في ضوء سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة بالبورصة المصرية"، **المجلة العلمية للدراسات المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (٤)، العدد (٢)، ص ص ٤٦٢-٥٤٧.
- حجاج، إسماعيل محمد أحمد، (٢٠٢٢)، "أثر تحليل البيانات الضخمة باستخدام نظام المعلومات المحاسبي علي تحسين جودة التقارير المالية"، **المجلة العلمية للبحوث التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، المجلد (٩)، العدد (٣)، ص ص ٦٧-١٠٨.
- حماد، هيام فكري أحمد أحمد، (٢٠٢١)، "أثر تغطية المحللين الماليين للشركات علي التحفظ المحاسبي (منهج أمبريقي علي الشركات المساهمة المصرية)"، **مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية**، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد (٥)، العدد (٣)، ص ص ٢٠٧-٢٦٣.
- خيرى، يسري محمد علي، (٢٠٢٢)، "أثر التحفظ المحاسبي علي العلاقة بين الائتمان التجاري وربحية الشركات: دراسة تطبيقية"، **المجلة المصرية للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد (٤٦)، العدد (٣)، ص ص ١-٤٩.
- رشوان، عبد الرحمن محمد سليمان، (٢٠١٧)، "أثر التحفظ المحاسبي علي تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية"، **ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول- وجدة - المغرب، المجلد (٦)، العدد (١)، ص ص ٣٠٩-٣٣٥.
- زيد، محمد علي محمد علي، (٢٠٢١)، "أثر عدم تماثل المعلومات علي العلاقة بين التحفظ المحاسبي واحتمال الانهيار في سعر السهم للشركات المساهمة المصرية: دراسة إمبريقية"، **رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ص ص ١-١٣٦.
- سليمان، وليد شحاته محمد قاسم، (٢٠٢٠)، " دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها علي مخاطر إنهيار الأسهم"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٣)، العدد (٢٤)، ص ص ٧٩٦-٨٣٢.
- سمعان، أحمد محمد شاكر حسن، (٢٠١٨)، "المتغيرات المنظمة لعلاقة الافصاح الاختياري بعدم التماثل المعلوماتي في سوق الأوراق المالية المصرية: منهج إمبريقي"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد (٢٢)، العدد (٤)، ص ص ١٣٥٨-١٤٣٩.

- عبد الحلیم، أحمد حامد محمود و سرور، عبیر عبد الکریم إبراهیم، (٢٠٢٣)، "قیاس أثر الإفصاح المحاسبی لتقاریر الأعمال المتکاملة علی القدرة التنبؤیة للمعلومات المحاسبیة وقيمة الشركة: دلیل تطبیقی من سوق الأسهم السعودی"، *المجلة العلمیة للدراسات التجاریة والبیئیة، کلیة التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (١٤)، العدد (١)، ص ص ٣٠٣-٣٨٧*.
 - عبد الحلیم، محمد ناصر محمد، (٢٠٢٢)، "قیاس التحفظ المحاسبی لعناصر القوائم المالیة وأثره علی جودة التقارير المالیة فی ظل تطبیق معاییر المحاسبة المصریة: دراسة تطبیقیة"، *مجلة البحوث المحاسبیة، کلیة التجارة، جامعة طنطا، العدد (٢)، ص ص ١-٤٢*.
 - عبد الخالق، سماح أحمد محمد، (٢٠٢٣)، "أثر تحلیل العلاقة بین التحفظ المحاسبی وإعادة صیاعة القوائم المالیة ومردودها علی جودة إعداد التقارير المالیة: دراسة میدانیة"، *المجلة العلمیة للدراسات التجاریة والبیئیة، کلیة التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (١٤)، العدد (١)، ص ص ٣٤-٧٦*.
 - فؤاد، ریمون میلاد، (٢٠١٦)، " أثر الالتزام بتطبیق معاییر المحاسبة الدولیة IAS- IFRS علی التحفظ المحاسبی وجودة التقارير المالیة: دراسة تطبیقیة "، *مجلة الفكر المحاسبی، کلیة التجارة، جامعة عین شمس، المجلد (٢٠)، العدد (٢)، ص ص ٥١٧-٥٧٢*.
 - مصطفى، إیمان عصمت أو بمسلم، (٢٠٢١)، "العلاقات التأثیریة للتحفظ المحاسبی وإعادة صیاعة القوائم المالیة علی جودة التقرير المالی"، *المجلة العلمیة للدراسات التجاریة والبیئیة، کلیة التجارة، جامعة قناة السويس، المجلد (١٢)، العدد (٤)، ص ص ٦٢٦ - ٦٤٤*.
 - هنیدی، علاء سند بربک، (٢٠١٩)، "العلاقة بین التحفظ المحاسبی الشرطی، تكلفة رأس المال المملوک، وعدم تماثل المعلومات (دراسة إمبریقیة باستخدام تحلیل المسار)"، *مجلة البحوث التجاریة، کلیة التجارة، جامعة الزقازیق، المجلد (٤١)، العدد (٣)، ص ص ١١٥-١٥٣*.
- ٢/٦ مراجع البحث باللغة الانجليزية:

- Aflatoon, Abbas, (2016), "Investigating the Effect of Financial Reporting Quality and Information Asymmetry on Stock Price Delay, **Journal of Accounting Advances**, vol. (8), No (1), pp 1-22.
- Almurni, Siti& Hendrawati, (2018), "Effect of Quality of financial Reporting to Asymmetry Information on Manufacturing company in BEL", **Advances in Economics, Business and Management Research**, Vol.(73), PP. 93-97.
- Annisa Fitri Anggraeni & Srihadi Winarningsih., (2021), "The Effects of Accounting Information System Quality on Financial Performance", **Economic Annals-XXI, Finances, Accounting and Audit**, Vol. (193), No. (9-10), PP. 128-193.

- Ayagi, Sunusi Ridwan & Salisu, Muhammad, (2023), "Financial Reporting Quality and Information Asymmetry: A Review of Empirical Literature", **FUDMA Journal of Accounting and Finance Research [FUJAFR]**, vol. (1), No. (3), PP. 19-29.
- Basu Sudipta, (1997), "The Conservatism Principle and the Asymmetric Timeliness of Earnings", **Journal of Accounting & Economics**, Vol. (24), No. (1), PP. 3-37.
- Biddle, Gary Clark, Ma, Mary. L.& Sony, Frank.M., (2012), "The Risk Management Role of Accounting Conservatism for Operating Cash Flows", Available at SSRN 1695629, 8/2/2023.
- Board, Financial Accounting Standards (FASB), (1980), "Statement of Financial Accounting Concepts", **Qualitative characteristics of accounting information**, No. (2), PP. 1-38.
- Board, International Accounting Standards IASB, (1989), "**Framework for The Preparation and Presentation of Financial Statement**", PP. 1-42.
- Givoly, Dan. & Hayn, Carla., (2000), "The changing Time Series Properties of Earning, Cash flows and Accruals: Has Financial Reporting Become More Conservative", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. (29), No. (3), PP.287-320.
- Isniawati, Atik, Rahmawati Rahmawati, & Ardi Gunardi., (2018)," Information Asymmetry and Accounting Conservatism: Does Analyst Coverage Moderate the Results? *Journal of International Studies*, vol. (11), No. (3), p1-45.
- Istrate, Floentina, (2018), "Impact of Asymmetric Information on the Investment Decision", **International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences**, UK, Vol. (8), No. (2), PP.287-294.
- Martinez – Ferrero, Jennifer., Rodriguez- Ariza, Lazaro., Garcia – Sanchez, Isable.Maria., & Cuadrado – Ballesteros, Beatriz., (2018), "Corporate Social responsibility disclosure and Information Asymmetry: The role of family ownership", **Review of Managerial Science**, Vol. (12), PP. 885-916.
- Nurcholisah, Kania, (2016), "The Effects of Financial Reporting Quality on Information Asymmetry and Its Impacts on Investement Efficiency", **International Journal of Economics, Commerce and Management**, United Kingdom, vol. (4), No. (5), pp838-868.
- Ruch, George & Taylor, Gary, (2015), "Accounting Conservatism, A review of Literature", **Journal of Accounting Literature**, Vol. (34), No. (1), PP.109-129.

- Sánchez, Isabel-María García& Gámez, Ligia Noguera, (2017), “Integrated Reporting and Stakeholder Engagement: The Effect on Information Asymmetry”, **Administración y Economía De la Empresa, Universidad de Salamanca, Campus Miguel de Unamuno, Salamanca, Spain**, Vol.(24), No. (5), PP.395-413.
- Suharsono, Riyanto Setiawan, Nirwanto, Nazief & Zuhroh, Diana, (2020), “Voluntary Disclosure, Financial Reporting Quality and Asymmetry Information”, **Journal of Asian Finance, Economics and Business**, Vol. (7), No. (12), PP.1185- 1194.
- Vitolla, Filippo, Marrone, Arcangelo, & Raimo, Nicola, (2020), “Integrated Reporting and Integrated Thinking: A case study analysis”, **Corporate Ownership& Control**, Vol. (18), No. (1), PP.281-291.